بمناسبة عيد الأم وتمتد حتى نهاية مارس الجاري

«المواساة»: خصومات 50 في المائة على عدد من الفحوصات والخدمات الطبية

انطلاقاً من مسؤوليته المجتمعية وسعياً لتوفير أفضل مستويات الخدمة والرعاية الصحية بأسعار مناسبة أعلن مستشفى المواساة الجديد عن نسبة خصومات تصل لـ 50% على بعض الفحوصات والخدمات الطبية والتي تستمر العمل بها حتى نهاية شهرمارس الجاري.

وقالت مديرة تطوير الأعمال في المستشفى علياء السيد إن الخدمات الطبية المشمولة بنسبة الخصومات بمناسبة عيد الأم تشمل فحص هشاشة العظام وفحص الماموجرام، وفحص نسبة الحديد بالدم، وفحص فيتامين "د" وفحص فيتامين "ب 12" وفحص صورة الدم الكاملة، بالإضافة إلى خدمات التجميل والتي تشمل الفيلر، البوتوكس الليزر والعناية بالبشرة أما لخدمات قسم الأسنان فتشمل على التيجان والجسور، التقويم، التنظيف والتلميع، التبييض المنزلي وزراعة الأسنان.

وأوضحت أن "مستشفى المواساة دائماً ما يغتنم المناسبات والأعياد كعادته السنوية ليقدم خدماته المميزة بأسعار مخفضة انطلاقا من مسؤوليته الإجتماعية موضحة استمرار العمل بنسبة الخصومات على الخدمات سالفة الذكر حتى نهاية شهر مارس الجاري

ولفتت السيد إلى أن "هذا العرض يأتي أيضاً في إطار الجهود الحثيثة والمساعي الجادة لتوفير أفضل مستويات الخدمة بأسعار مناسبة للمرضى، وتشجيعاً من جهة أخرى على إجراء الفحوصات الدورية لما لها من أهمية كبيرة في تحسين رعاية أفراد المجتمع والذي يشكل الأولوية الرئيسية في مجموعة الأهداف التي يسعى إليها المستشفى «

مستشفى المواساة الجديد

وعبرت علياء السيد عن فخرها بالسجل الحافل بالإنجازات والتميز للمستشفى والذي منحه الريادة والتميز على المستوى المحلي والإقليمي كمستشفى متكامل يجمع بين جودة الخدمة الصحية التي يضعها أولى اهتماماته، وبين تقديم خدماته المتميزة بأسعار مناسبة.

الشطي: قرارات «الصحة» بتحديث الرسوم لا تخص الخدمات الوقائية والعلاجية والتشخيصية

أكدت وزاره الصحة أن قراراتها الأخيرة المنظمة المعنية بمراجعة وتحديث واستحداث الرسوم على بعض خدمات كل من إدارة التراخيص الطبية والمجلس الطبي العام وإدارة الوقاية من الإشعاع هي نظير خدمات إدارية لوجستية بالدرجة الأولى وليست رسوما على خدماتها الوقائية أو العلاجية أو التشخيصية أو التأهيلية.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم الوزارة أحمد الشطي في تصريح صحفي أمس السبت أن حزمة القرارات آنفة الذكر تشمل مراجعة وتحديث رسوم لبعض الخدمات لم تعدل منذ عام 1993 وأن هذه الرسوم تأتي في سياق الرسوم المفروضة في دول مجلس التعاون الخليجي علما أن الرسوم المفروضة لخدمات المجلس الطبي العام لا تشمل الكويتيين.

وقال الشطي إن إصدار وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح قرارات وزارية بتعديل أسعار بعض خدمات الوزارة وإضافة أسعار لخدمات أخرى لم يكن محددا لها رسوم من قبل جاء رغبة من الوزارة في تسعير الخدمات التي تقدمها دون الحصول على المقابل المناسب لها خصوصا أن معظم المستفيدين من تلك الخدمات غير كويتيين.

د. أحمد الشطي

وأوضح أن من بين تلك الخدمات تراخيص مزاولة المهن الطبية المختلفة واختبارات تقييم الكوادر الطبية قبل الحصول على التراخيص اللازمة وكذلك الخدمات التي يقدمها المجلس الطبي العام وإدارة الوقاية من الإشعاع.

وأشار إلى أن تسعير تلك الخدمات جاء لأنه توجد كوادر متخصصة بالوزارة تعمل على تقديمها وتسهيل الحصول عليها من خلال بعض الأجهزة كمختبرات الرقابة الدوائية والوقاية من الإشعاع والأنظمة الآلية المستخدمة لإنجاز تلك الخدمات خصوصا أن هذا النظام معمول به في كل دول مجلس التعاون والعالم المتقدم ويفيد بأن لكل خدمة مقابلا وذلك معمول به أيضا في القطاع الأهلي وأقرته القوانين واللوائح المحلية.

وأكد الشطي أن الاستمرار في عدم الحصول على مقابل للخدمات التي تقدمها الدولة وخصوصا لغير الكويتيين يعد هدرا للمال العام بالنظر إلى تضييع تلك الاستحقاقات المالية على الخزانة العامة مبينا أن هذه التسعيرة للخدمات تم إقرارها بعد دراسة متأنية بما يتناسب مع طبيعة كل خدمة وبما يعادل أو يقل عن دول مجلس التعاون الخليجي.

وعن أجور الخدمات التي يقدمها المجلس الطبي العام بوزارة الصحة أفاد بأنها تطبق على المراجعين غير الكويتيين في القطاعين الحكومي والأهلي وفقا لقرار موافقة مجلس الوزراء رقم 259 لسنة 1993 وليس كما يثار في وسائل التواصل الاجتماعي من أن تحصيل تلك الرسوم على المواطنين.

وأعرب عن استغراب الوزارة لما تم تداوله من مغالطات حول تلك القرارات دون إحاطة كاملة بأسباب إصدارها وبما تحققه للمصلحة العامة داعيا الجميع إلى تحري الدقة فيما يتم نقله أو تداوله من أخبار على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وتجنب تداولها وإثارة الرأي العام دون المعرفة الكاملة لظروف وخلفيات إصدار هذه القرارات.

«المحاسبة» يشارك في الاجتماع الأول لمشروع بحث الأسوساي الـ 12

شارك وفد من ديوان المحاسبة في الاجتماع الأول لمشروع بحث الأسوساي الثاني عشر حول موضوع التدقيق على أهداف التنمية المستدامة، والذي عقد خلال الفترة 25– 26 فبراير الماضي في أبو ظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، بدعوة من رئيس ديوان المحاسبة الاماراتي ورئيس المنظمة الدولية لأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأنتوساي د.حارب العميمي.

وضم وفد الديوان المشارك كل من مدقق أول بإدارة الرقابة على الجهات الملحقة للخدمات العامة والاجتماعية دينا الصقعبي، ومدقق مشارك بإدارة الرقابة على الإنتاج النفطي والتصنيع للجهات النفطية أجوان البحر.

وقالت عضو الفريق المشارك دينا الصقعبي إن الاجتماع ناقش التدقيق على أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم الدول المشاركة عروض تقديمية توضح تأثير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى الحكومة والجهاز الرقابي الأعلى لجميع الدول المشاركة، لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المطروحة ومناقشة التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكيفية التغلب عليها.

وأضافت أنه تخلل الاجتماع عقد جلسة عصف ذهني في مجموعات لتحديد محاور البحث التي سيتم العمل عليها، ونتج عن ذلك تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، المحور الأول يتضمن مراجعة وتحليل البيانات والمعلومات، والمحور الثاني يختص بمتطلبات حصول الجهاز الرقابي على البيانات التي يحتاجها، أما المحور الأخير يشتمل على استراتيجية دورية طويلة الأجل لمراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويتم تحديد نطاق كل منها والنتيجة المطلوبة وكذلك البرنامج الزمني لعملية البحث.

جدير بالذكر أن مشروع بحث الأسوساي الثاني عشر حول التدقيق على أهداف التنمية المستدامة جاري العمل به لمدة ثلاثة سنوات، ومشاركة 14 جهاز رقابي من آسيوي، وذلك بهدف البحث حول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الاستفادة من البيانات الرقمية أو الضخمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووضع جدول أعمال البحث ومحاوره ونطاقه والبرنامج الزمني.

دينا الصقعبي و أجوان البحر

«ديوان المحاسبة» يبحث مع وفد «فيتش» التصنيف الائتماني السيادي للبلاد لعام 2019

عادل الصرعاوي خلال لقائه وفد وكالة فيتش العالمية

بحث ديوان المحاسبة مع وفد من وكالة (فيتش) العالمية للتصنيف الائتماني الذي زار الكويت خلال الفترة من 4 إلى 6 مارس الجاري التصنيف الائتماني السيادي للبلاد لعام 2019.

وقال الوكيل المساعد لقطاع الرقابة على الوزارات والإدارات الحكومية بـ(المحاسبة) سليمان البصيري لـ(كونا) أمس السبت إن زيارة وفد (فيتش) جاءت في ضوء الأصداء الإيجابية لإنجازات الديوان ومخرجاته الرقابية وللتعرف على تجاربه والنطاق القانوني لاختصاصاته ومدى الزامية قراراته.

وأضاف البصيري أن الزيارة جاءت كذلك للتعرف على مستوى تنسيق (المحاسبة) مع الجهات ذات العلاقة مثل مجلس الامة ومجلس الوزراء وغيرها من الجهات.

وأشار إلى أن الوفد الزائر تطرق خلال الاجتماع الى تقارير (المحاسبة) السنوية حيث استعرض ممثلو الديوان نتائج اصدار تلك التقارير والتي شهدت سابقة هي الاولى في تاريخه عبر دعوة مجلس الوزراء الكويتي لرئيس الديوان والقياديين والفنيين لمناقشة أهم الموضوعات الواردة بتقاريره السنوية.

ولفت إلى أن الحكومة وعدت على إثرها بأخذ الملاحظات الواردة بالتقارير بعين الاهتمام واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها واصلاح الادارة الحكومية ومحاسبة المتسببين فيما اذا كان هناك تقصير أو اهمال أو تعد على المال العام.

وذكر البصيري أن الاجتماع الذي حضره رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي تطرق لتقرير الديوان بشأن الموضوعات عالية المخاطر والتعرف على مرئياته حول تطبيقات مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وبين أن ممثلو (المحاسبة) استعرضوا خلال الاجتماع الاصدار الاول من تقرير المواطن الذي تضمن اهم ملاحظات تقارير الديوان للسنة المالية 2017 – 2018 وكذلك التأثيرات المالية "التي تبين من خلالها بأن كل دينار ينفق على (المحاسبة) حقق مقابله وفرا ميزانية الدولة بما يعادل 5 – 6 دنانير كويتية (من نحو 5ر16 دولار الى نحو 8ر19 دولار أمريكي)".

وأفاد بأنه تم استعراض آلية الديوان بإعداد تقريره السنوي بدءا بالملاحظات الاولية وابلاغ الجهات المشمولة بالرقابة بتلك الملاحظات والاجتماع معها لمناقشتها يليها اصدار التقرير ومناقشته مع أعضاء لجنة الميزانيات والحساب الختامي التابعة لمجلس الأمة.

وبين أن الاجتماع تضمن أيضا مناقشة القضايا الرئيسية الخاصة بالانفاق الرأسمالي الحكومي واجراءات تنفيذها ومدى تحسنها والمشاريع الخاصة بهذا الشأن الى جانب التعرف على نوعية المحاسبة المالية وإعداد الميزانية ولوائح الموازنة ومدى اتباع القوانين الخاصة بذلك إضافة إلى مناقشة انواع الانفاق والحسابات الخارجة عن الميزانية (العهد سابقا).

و(فيتش) هي مجموعة عالمية رائدة في خدمات المعلومات المالية في أكثر من 30 دولة على مستوى العالم وتتألف من (fitch ratings) وهي شركة عالمية رائدة في مجال التصنيف الائتماني والأبحاث وشركة (Fitch Solutions) الرائدة في توفير بيانات سوق الائتمان والأدوات التحليلية وخدمات المخاطر و(Fitch Learnin) وهي شركة متخصصة في التدريب والتطوير المهني.

نفذها قسم إزالة المخالفات على مناطق خيطان والجليب والفروانية

المويزري: إغلاق 13 محلاً ومخازن وكراجات إدارياً للعمل قبل الحصول على التراخيص

تحرير 18 مخالفة إعلان وتوجيه 15 إنذار بناء وسلامة

أعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام قسم إزالة المخالفات بفرع بلدية محافظة الفروانية بتنفيذ عدة حملات لإغلاق المحلات والمخازن والكراجات المخالفة للوائح ونظمة البلدية بمناطق خيطان و الجليب والفروانية والتى أسفرت عن غلق 13 محلاً ومخازن وكراجات.

وفي هذا السياق أوضح رئيس قسم إزالة المخالفات بالفروانية المهندس فهد المويزري بأن الهدف من الجولات الميدانية التى ينفذها مفتشي القسم على مختلف المناطق بالمحافظة رصد المخالفات واتخاذ الاجراءات القانونية حيالها على الفور.

وتابع المويزري بأن الحملة التى نفذها مفتشي القسم قد أسفرت عن غلق 13 محلا ومخازن وكراجات إدارياً لقيامهم بفتح وإدارة المحل دون تراخيص من قبل البلدية إلى جانب توجيه 15 إنذار بناء وسلامة فضلا عن تحرير 18 مخالفة إعلان.

واختتم المويزري قائلا بان الحملات ستكثف في الايام المقبلة لرصد جميع المخالفات التى تقع تحت إختصاص القسم لأتخاذ الإجراءات القانونية حيالها على الفور .

من جانبها دعت إدارة العلاقات العامة الجمهور التعاون مع الأجهزة الرقابية من خلال تصوير أي شيء سلبي يتعلق بالبلدية وإرساله عبر حساب البلدية بمواقع التواصل الاجتماعي @kuwmun وسيتم التعامل معه على الفور.

إغلاق أحد المحلات